الأمم المتحدة
A/RES/79/267
الجمعية العامة
Distr.: General
4 March 2025

الدورة التاسعة والسبعون

البند 13 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

قرار اتخذته الجمعية العامة في 4 آذار/مارس 2025

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/79/L.56)]

267/79 التعليم من أجل الديمقراطية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادئ والمقاصد الواردة فيه، وإذ تسلم بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية أمور مترابطة يعزز أحدها الآخر وتندرج في صميم قيم الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية العالمية غير القابلة للتجزئة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد حق كل فرد في التعليم المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2] واتفاقية حقوق الطفل[3] واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[4] واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[5] وغيرها من الصكوك ذات الصلة،

(1) القرار 217 ألف (د-3).

(2) انظر القرار 2200 ألف (د-21)، المرفق.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

(4) المرجع نفسه، المجلد 1249، الرقم 20378.

(5) المرجع نفسه، المجلد 2515، الرقم 44910.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى قراراتها 18/67 المؤرخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 و 268/69 المؤرخ 5 آذار/مارس 2015 و 8/71 المؤرخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 و 134/73 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 199/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 268/77 المؤرخ 18 كانون الثاني/يناير 2023 ونتائج خطة العمل للمرحلة الثالثة (2015-2019) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان[6]، وإذ تشير أيضا إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان 3/39 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2018[7] و 7/42 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2019[8] و 2/51 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022[9] و 7/54 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023[10] و 10/57 المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024[11] بشأن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإذ تشير مع التقدير إلى خطة العمل للمرحلة الرابعة (2020-2024) من البرنامج العالمي[12]، وإذ تحيط علما بخطة العمل للمرحلة الخامسة (2025-2029) من البرنامج العالمي[13]،

وإذ تشير أيضا إلى الفرع السابع المعنون "دعم جدول أعمال المواطنة العالمية عن طريق التعليم من أجل الديمقراطية" من القرار 1 الذي اتخذه المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 في دورته السابعة والثلاثين[14]،

وإذ تحيط علما بالتوصية الخاصة بالتربية والتعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والتفاهم الدولي والتعاون والحريات الأساسية والمواطَنة العالمية والتنمية المستدامة التي اعتمدها في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الثانية والأربعين في قراره 16[15]،

وإذ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بصيغتها الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[16]، متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تقر بأهمية اتخاذ تدابير لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، بما في ذلك توسيع نطاق الفرص المتاحة لجميع الأطفال، ولا سيما الفتيات، للحصول على التعليم الجيد،

---

(6) انظر *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم 53 ألف* والتصويبان (A/69/53/Add.1 و A/69/53/Add.1/Corr.1 و A/69/53/Add.1/Corr.2)، الفصل الرابع، الفرع ألف، القرار 12/27.

(7) المرجع نفسه، *الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 53 ألف* (A/73/53/Add.1)، الفصل الثالث.

(8) المرجع نفسه، *الدورة الرابعة والسبعون، الملحق رقم 53 ألف* (A/74/53/Add.1)، الفصل الثالث.

(9) المرجع نفسه، *الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 53 ألف* (A/77/53/Add.1)، الفصل الثالث، الفرع ألف.

(10) المرجع نفسه، *الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 53 ألف* (A/78/53/Add.1)، الفصل الثالث، الفرع ألف.

(11) المرجع نفسه، *الدورة التاسعة والسبعون، الملحق رقم 53 ألف* (A/79/53/Add.1)، الفصل الثالث، الفرع ألف.

(12) A/HRC/42/23.

(13) A/HRC/57/34.

(14) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *سجلات المؤتمر العام، الدورة السابعة والثلاثون، باريس، 5-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013*، المجلد الأول والتصويب، *القرارات*، الفرع الرابع.

(15) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *سجلات المؤتمر العام، الدورة الثانية والأربعون، باريس، 7-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023*، المجلد الأول والتصويب، *القرارات*، الملحق الرابع.

(16) القرار 1/70.

فضلا عن ضرورة التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات،

وإذ تسلم بأهمية حصول الشباب، بمن فيهم الشابات، على فرص متكافئة ليكونوا جزءا لا يتجزأ من عمليات صنع القرار وليشاركوا في جميع مجالات الحياة، وإذ تعيد تأكيد أن التعلّم مدى الحياة وسيلة لا غنى عنها للمشاركة الفعلية في مجتمعات واقتصادات القرن الحادي والعشرين القائمة على المعرفة، ولتعزيز مجتمعات منصفة وشاملة للجميع،

وإذ تؤكد التكامل والتعاضد بين التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتدريب والتعلم، والتعليم من أجل الديمقراطية،

وإذ تعيد تأكيد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها[17]،

وإذ تسلم بأن التعليم من أجل الديمقراطية يبث روح المسؤولية والدأب على التعلم في نفوس المتعلمين، مما يمكنهم من الإسهام بشكل فعال في تحقيق السلام والازدهار في مجتمعاتهم وخارجها،

وإذ تسلم أيضا بالأثر السلبي العميق وغير المتناسب لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على المساواة بين الجنسين وعلى إعمال الحق في التعليم، وإذ يساورها بالغ القلق لأن الآثار غير المتناسبة ذات الصلة الناجمة عن إجراءات إغلاق المدارس التي طُبّقت على مستوى العالم بصورة غير مسبوقة، بما في ذلك آثارها على تكافؤ فرص التعلّم، قد أدت إلى تفاقم ما كان موجودا من قبل من أوجه عدم مساواة بين البلدان وداخلها، ومنها مثلا الفجوات الرقمية، وإذ تؤكد أهمية كفالة العودة إلى المدارس بالشكل السليم لجميع الأطفال والشباب الذين ما زالوا غير ملتحقين بالمدارس نتيجة للجائحة، ولا سيما الفتيات، فهن من بين الفئات التي تواجه نقصا غير متناسب في فرص الحصول على التعليم،

وإذ تشير إلى إعلان إنشيون: التعليم بحلول عام 2030 نحو التعليم الجيّد المُنصف والشامل والتعلُّم مدى الحياة للجميع، المعتمد في المنتدى العالمي للتعليم لعام 2015 الذي عقد في إنشيون، جمهورية كوريا في الفترة من 19 إلى 22 أيار/مايو 2015[18]، والذي أكد النظر إلى التعليم باعتباره محركا رئيسيا للتنمية وأحد المتطلبات الأساسية لتحقيق السلام والتسامح وتحقيق الذات والتنمية المستدامة، فضلا عن كونه عنصرا لا غنى عنه لتحقيق العمالة الكاملة والقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر العالمي لوزراء التعليم بشأن التصدي لخطاب الكراهية من خلال التعليم، الذي اشتركت في تنظيمه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

وإذ تحيط علما بالاجتماع العالمي للتعليم الذي عُقد في فورتاليزا، البرازيل، في 31 تشرين الأول/أكتوبر و 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وإعلان فورتاليزا الصادر عنه، والذي يدعو، في جملة أمور،

---

(17) القرار 1/60، الفقرة 135.

(18) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتربية 2015، إنشيون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015* (باريس، 2015).

إلى إدماج التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والمواطنة الديمقراطية والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية وأنشطة إعداد المعلمين والإجراءات المتخذة على مستوى المجتمع المحلي، وفقا للسياقات الوطنية، من أجل بناء مجتمعات تعيش في سلام وقادرة على الصمود،

وإذ تحيط علما أيضا *بالتقارير العالمية لرصد التعليم*، التي ترصد ما يحرز من تقدم في بلوغ الغايات التعليمية في إطار أهداف التنمية المستدامة، وإذ تؤكد أن التعليم بإمكانه أن يشجع المشاركة السياسية البناءة والشاملة للجميع،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من أن هناك سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وبأن الديمقراطية لا تخص بلدا بعينه أو منطقة بعينها،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادرين عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان[19] وإعلان وبرنامج عمل بيجين المعتمدين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[20] وخطة العمل العالمية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية التي اعتمدها المؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية[21] والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها 113/59 ألف المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2004 وإعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان[22]،

وإذ تشير إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وإلى الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تعزيز خطة الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية وإلى الأنشطة التنفيذية لدعم عمليات إرساء الديمقراطية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وإذ تنوه بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في دعم الديمقراطية والتعليم من أجل الديمقراطية،

وإذ تسلم بأن التعليم يساهم في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون على جميع المستويات وفي الحد من التفاوت الاقتصادي وإعمال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وتنمية الطاقات البشرية والقضاء على الفقر وتشجيع زيادة التفاهم بين الشعوب،

1 - ***تحيط علما مع التقدير*** بالتقرير الأول القائم بذاته المعنون "التعليم من أجل الديمقراطية" المقدم من الأمين العام بالتعاون مع المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[23]؛

---

(19) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(20) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(21) A/CONF.157/PC/42/Add.6.

(22) القرار 137/66، المرفق.

(23) A/79/344.

2 - ***تعيد تأكيد*** الارتباط الوثيق بين الحكم الديمقراطي والسلام والتنمية وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي يعتمد بعضها على بعض ويعزز كل منها الآخر؛

3 - ***تشير*** إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أعلنت فيها الدول الأعضاء التزامها بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بجملة من السبل من بينها التعليم من أجل التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة تقوم على السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، وتشير كذلك إلى أهمية قياس التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف؛

4 - ***تشجع*** الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، على تعزيز ما يبذلونه من جهود لتدعيم قيم السلام، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، واحترام التنوع الديني والثقافي، والعدل وسيادة القانون عن طريق التعليم؛

5 - ***تشجع بقوة*** الدول الأعضاء والهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية المسؤولة عن التعليم، حسب الاقتضاء، على إدماج التعليم من أجل الديمقراطية، إلى جانب التربية المدنية، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتعليم من أجل السلام، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، في معايير التعليم لديها وعلى وضع وتعزيز برامج ومناهج دراسية وأنشطة تعليمية في إطار المناهج الدراسية وخارج ذلك الإطار بغرض تعزيز وتوطيد القيم الديمقراطية والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، مع مراعاة النُّهُج الابتكارية وأفضل الممارسات المتبعة في الميدان، من أجل تيسير تمكين المواطنين ومشاركتهم في الحياة السياسية وصنع السياسات على جميع المستويات؛

6 - ***تشجع*** الدول الأعضاء والهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية المسؤولة عن التعليم، حسب الاقتضاء، على النهوض بالجهود الرامية إلى تسخير التعليم من أجل تعزيز الصلات القائمة بين الحكم الديمقراطي والسلام والتنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

7 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تكثيف جهودها في مجال تثقيف الشباب وتمكينهم، ولا سيما لغرض تشكيل مجتمعات ترتكز على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في أعقاب جائحة كوفيد-19؛

8 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تواصل زيادة الاستثمار في التعليم الجيد الآمن والجامع والمنصف والميسور والتعلم مدى الحياة للجميع بما يتيح اكتساب المعارف والمهارات ونقلها من جيل إلى جيل من أجل النهوض بفرص الأجيال المقبلة وتعزيز بناء مجتمعات مستدامة يعمها السلام والعدل والديمقراطية؛

9 - ***تهيب أيضا*** بالدول الأعضاء أن تعمل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة من أجل اتخاذ خطوات لسد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الحضر والريف وبين الشباب وكبار السن وبين الجنسين وأن تعزز وتعتمد تدابير وآليات لتسخير إمكانات التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، بشكل أخلاقي ومسؤول، للنهوض بالتعليم من أجل الديمقراطية مع تعزيز تعميم التكنولوجيا الرقمية، من خلال التصدي للتحديات المرتبطة بإمكانية الحصول على التكنولوجيا

الرقمية والقدرة على تحمل التكاليف ومحو الأمية الرقمية والمهارات الرقمية، وضمان إتاحة مزايا التكنولوجيات الجديدة للجميع، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية، مع مراعاة احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة وأهمية تعزيز بيئات التعلّم الشاملة للجميع، وتوفير فرص التعلّم عن بعد، وخصوصا في البلدان النامية؛

10 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى وضع وتعزيز سياسات ومبادرات تعليمية تسهم في مكافحة المعلومات المضللة والمغلوطة، والوصم، والعنصرية، وكراهية الأجانب، وخطاب الكراهية، والتمييز، والإقصاء، والعنف، ولا سيما من خلال إتاحة الدراية الإعلامية والمعلوماتية والدراية الرقمية، لتحسين التعليم من أجل الديمقراطية في البيئة الرقمية الناشئة؛

11 - ***تشير*** إلى مؤتمر قمة تحويل التعليم، الذي عقده الأمين العام في الفترة من 16 إلى 19 أيلول/سبتمبر 2022 في نيويورك، وإلى الاجتماع السابق لمؤتمر القمة، الذي استضافته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 في باريس؛

12 - ***تشير أيضا*** إلى مشاركة الدول الأعضاء في جميع مراحل عملية قمة تحويل التعليم، بما في ذلك من خلال المشاورات الوطنية، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم حتى عام 2030، إلى دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في ما تتخذه من إجراءات على الصعيد القطري لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها خلال عملية قمة تحويل التعليم؛

13 - ***تدعو*** وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة للشباب ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى توفير الخبرات والموارد الملائمة من أجل وضع برامج ومواد تعليمية مناسبة في مجال الديمقراطية؛

14 - ***تشجع*** المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى على أن تُطلع مثيلاتها من المنظمات ومنظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، في إطار ولاية كل منها، على أفضل ممارساتها وخبراتها في مجال التعليم من أجل الديمقراطية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التربية المدنية؛

15 - ***تقرر*** مواصلة النظر في مسألة التعليم من أجل الديمقراطية في دورتها الحادية والثمانين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"؛

16 - ***تدعو*** الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تكثيف جهودها من أجل تعزيز التعليم من أجل الديمقراطية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين، بالتعاون مع المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في إطار الالتزامات الحالية بتقديم التقارير، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتدعو المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم إلى المساهمة، في حدود ولايتها الحالية، في تقرير الأمين العام.

الجلسة العامة 58
4 آذار/مارس 2025